

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

الإعلان عن موازنة السلطة الفلسطينية للعام 2021

أقر مجلس الوزراء الفلسطيني في 29 آذار الماضي الموازنة العامة للسنة المالية 2021 بعجز متوقع 1.7 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 4.4% مقارنة بالعام 2020¹. وأوضح رئيس الوزراء د. محمد اشتية أن الحكومة الفلسطينية ستحاول سد هذه الفجوة من خلال مواصلة الإصلاحات الإدارية والمالية².

الإنفاق الحكومي

يتوقع أن يصل الإنفاق الحكومي لقرابة 4.9 مليار دولار في العام 2021، مرتفعاً بنسبة 2% عن العام السابق. وبحسب ما ذكر اشتية، تركز الموازنة العامة على التصدي للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للوباء وتنفيذ خطة التنمية الحكومية التي تطمح لإيجاد ستة آلاف وظيفة جديدة هذا العام³.

سيخصص حوالي 1.4 مليار دولار، أو نحو 30% من إجمالي الإنفاق لقطاع غزة، وهو على الأرجح ليس هدفاً كافياً على ضوء التطورات الأخيرة. وقت كتابة هذا العدد من النشرة، شهدت فلسطين تجديداً في التصعيد العسكري، صاحبه موجة واسعة من الاحتجاجات في كافة أنحاء إسرائيل، والقدس الشرقية، وبقية أراضي الضفة الغربية المناهضة للسياسات الحكومية الإسرائيلية المتمثلة في عمليات النزوح القسري، والإخلاء والطردهم، ومصادرة المنازل، والتوسع الاستيطاني. وقد تمخض عن الاحتجاجات الشعبية في القدس الشرقية خلال شهر رمضان جولة جديدة من المواجهات العنيفة بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، وهو العدوان الرابع على القطاع بهذا الحجم منذ عملية «الرصاصة المصوب» الإسرائيلية في العام 2009. من المرجح أن تؤدي هذه التطورات إلى مزيد من الضغوط على الإنفاق العام، خاصة مع الحاجة لمخصصات إضافية ضخمة لتمويل الاحتياجات الإنسانية وإعادة الإعمار في قطاع غزة.

جدول (1): الموازنة الفلسطينية العامة للعامين 2020 و 2021، مليون دولار (على أساس الاستحقاق)

البند	2020 (فعلياً) ⁴	2021 (موازنة)	% التغير
1. صافي الإيرادات العامة	3,450	3,880	12.5%
أ. إيرادات محلية	1,205	1,324	9.9%
ب. إيرادات المقاصة	2,359	2,663	12.9%
ت. إرجاعات ضريبية (-)	-114	-107	-6.3%
2. النفقات العامة وصافي الإقراض	4,809	4,905	2.0%
أ. رواتب والأجور	2,008	2,320	15.6%
ب. تحويلات	1,620	1,367	-15.6%
ت. نفقات تشغيلية	659	733	11.2%
ث. صافي الإقراض	340	229	-32.7%
ج. نفقات جارية أخرى	181	256	41.4%
3. عجز الحساب الجاري قبل التمويل	-1,359	-1,026	-24.5%
النفقات التطويرية	278	683	145.9%
4. عجز الموازنة الكلي (قبل المنح والمساعدات)	-1,637	-1,709	4.4%
أ. دعم للموازنة العامة	356	657	84.7%
سعر صرف الدولار على الشيك	3.4	3.5	2.0%

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية⁴

فيما يتعلق ببنية الموازنة المعتمدة، فقد تم تخصيص نحو 17% لقطاع التعليم، 12% لقطاع الصحة، و13% لقطاع الحماية الاجتماعية والتنمية. وكانت هذه النسب مشابهة لتوزيعها في السنوات السابقة، حيث خصصت أكبر حصة قطاعية للأمن (حوالي 20%)، أغلبها على شكل رواتب وأجور.

أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية تركيز الإنفاق العام على مشاريع محددة في العام 2021. ويشمل ذلك 60 مليون دولار لتحسين الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والكهرباء في القدس، و26 مليون

¹ الموازنة المعلن عنها هي الموازنة العامة العادية الأولى التي يقرها مجلس الوزراء منذ عامين، حيث اعتمد في العامين 2019 و2020 خطة طوارئ لترشيد النفقات نظراً لأزمة إيرادات المقاصة والجاهة تباها.

² www.wafa.ps/Pages/Details/20030

³ www.wafa.ps/Pages/Details/20030

⁴ www.pmf.ps/pmf/documents/accounts/monthly/2020/Dec.2020.ar.pdf

النشرة 176
أيار 2021

التقارير الرئيسية

أعلن رئيس الوزراء د. محمد اشتية في 26 نيسان الماضي عن إطلاق مشروع «سما قرنطل» لإنشاء مدينة سكنية جديدة في أريحا

ارتفعت صادرات التمور خلال شهر رمضان بأكثر من 40%، مقارنة بالانخفاض الحاد الذي اتسم به العام الماضي، حيث لم تتجاوز 5% فقط من الطلب المعتاد

أعلن مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) وأوكسفام في 20 نيسان عن إطلاق منصة التجارة الإلكترونية «بلدي». وهي منصة متخصصة في بيع المنتجات الوطنية الفلسطينية تهدف لدعم المنتجين المحليين

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 479.3 نقطة في نيسان 2021، مرتفعاً بنسبة 2.8% مقارنة بالشهر الماضي

وبرغم ترحيب السلطة الوطنية الفلسطينية بإعلان الولايات المتحدة استئناف تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، إلا أن المبالغ المتعهد بها تعتبر بسيطة مقارنة بالمستويات التاريخية التي تجاوزت 500 مليون دولار سنويا عموما.

على المستوى الإقليمي، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الدعم من الدول العربية قد يعود لمستوياته السابقة. مؤخرا، وقع البنك الإسلامي للتنمية ثلاث اتفاقيات منفصلة لتقديم مساعدات، بقيمة إجمالية 18 مليون دولار، مع كل من مجلس الإسكان الفلسطيني، ووزارة التربية والتعليم، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) لتمويل مشاريع في قطاع الإسكان، والصحة، والتعليم في مدينتي القدس وغزة.¹⁴

التطوير العقاري والإسكان

«سما قرنطل»

أعلن رئيس الوزراء د. محمد اشتية في 26 نيسان الماضي عن إطلاق مشروع «سما قرنطل» لإنشاء مدينة سكنية جديدة في أريحا.¹⁵ يتوقع أن تتسع المدينة التي تقام على مساحة 6.6 كيلومتر مربع، في المرحلة الأولى لقراءة 15-20 ألف نسمة. وبحسب ما جاء على لسان اشتية، سيتم بناء المدينة الجديدة بطريقة مستدامة للحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة باستخدام المصادر المتجددة وتجميع مياه الأمطار وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، مع مراعاة التنوع البيولوجي ووجود مساحات خضراء. وقد بدأت الجهات المختصة بأعمال المسح الخاصة بالمشروع، وستبدأ قريبا بإعداد الدراسات البيئية، والجيولوجية، والاجتماعية-الاقتصادية اللازمة للمشروع. بعد الانتهاء من مرحلة الدراسات والتصاميم الإنشائية للمشروع، سيكون بالإمكان الشروع بأعمال البناء على الأراضي المخصصة للسكن.

صرح وزير ريادة الأعمال والتمكين السيد أسامة السعداوي أن تكلفة المرحلة الأولى للمشروع تقدر بحوالي 210 مليون دولار،¹⁶ وأن قيمة الأرض التي سيقام عليها المشروع تصل لنحو 30% من التكلفة الأولية، والتي ستغطيها الدولة، فيما ستكون التكلفة المتبقية على شكل استثمارات. وسيتم تشجيع القطاع الخاص على بناء المجمعات السكنية والتجارية والبنيات أخرى، حيث سيكون المشروع استثمارا مشتركا بين الحكومة والقطاع الخاص.

أفاد الوزير أن الوقت لا زال مبكراً لتحديد آليات التملك في «سما قرنطل»، هذه الآليات، وأنه سيتم تحديد الأسعار بعد الانتهاء من عمليات التطوير وتجهيز الوحدات السكنية.

المعيقات المالية لتطوير قطاع الإسكان

محدودية الموارد المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية تشكل تهديد للخطط التنموية الوطنية. كما أن المشاريع العقارية السكنية في فلسطين تواجه العديد من التحديات على وجه الخصوص. أظهرت بعض المشاريع هوامش عائد منخفضة بسبب ضعف مهارات القائمين على إدارة المشاريع واعتماد أساليب بناء تؤدي إلى التأخر في إنجاز المشاريع (وقت إضافي يتراوح بين 50-100% من الوقت اللازم).¹⁷ كما أن معظم المواد الخام يتم استيرادها، مما يرفع من التكاليف ويزيد من احتمالية تأخر أعمال البناء.¹⁸

الفجوات الهيكلية بين العرض والطلب على الوحدات السكنية

شهدت حركة بناء الإسكانات نموا لافتا على مدار العقد الماضي (ارتفاع بنسبة 43.4% في عدد الوحدات السكنية المأهولة)، إلا أنها

دولار لدعم خطة الحكومة «عنقود القدس التتموي»، و70 مليون دولار لتنفيذ مشاريع تستهدف تعزيز دور الشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى. يتوقع أن تصل مخصصات الموازنة التطويرية لتمويل مثل هذه المشاريع لقراءة 683 مليون دولار في العام 2021، وهو أكثر من ضعف مخصصات العام السابق للمشاريع التطويرية. تماشياً مع أجندة السياسات الوطنية المحدثة، يأتي قطاع الزراعة في مقدمة الموازنة التطويرية للعام 2021، حيث تم رفع موازنة وزارة الزراعة بحوالي 37% مقارنة بالعام 2020.

الإيرادات

تهدف الموازنة لتحقيق زيادة في صافي الإيرادات بنسبة 12.5% خلال العام 2021 لتصل لحوالي 3.9 مليار دولار.⁵ لتحقيق هذا الهدف، ستطبق الحكومة خطة إصلاح الإيرادات الضريبية 2021-2025، والتي تركز بشكل أساسي على مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية دون زيادة العبء المالي على دافعي الضرائب.⁶

بالرغم مما حققته السلطة الوطنية الفلسطينية من إنجازات مشهودة في مجال توسيع قاعدتها الضريبية، إلا أن فعالية خطتها تعتمد غالباً على قدرتها على تنفيذ خطة الإصلاح الضريبي ووضعها موضع التنفيذ. خلال العقد الماضي، أدت بعض الأحداث لتقويض قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على صنع السياسات، بعد أن خاضت بعض المقترحات الأساسية الخاصة بالسياسات الاجتماعية معركة طاحنة لكسب تأييد الرأي العام.⁷ كان من المقرر إجراء الانتخابات الفلسطينية في أيار 2021، والتي كانت تعد فرصة لتجديد الولاء لشرعية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن الإعلان عن إلغاء الانتخابات أفضى لاستياء شعبي واسع.⁸ إن غياب الشرعية والمساءلة الديمقراطية اللازمة لإعادة إنعاش قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية على صنع السياسات يهدد بإعاقة قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ الإصلاحات التشريعية والسياساتية الاقتصادية الرئيسية التي كانت تدرس تطبيقها منذ مدة أو على تنفيذ مبادرات جديدة.⁹

المساعدات الدولية

يتوقع أن تصل المساعدات الخارجية لدعم موازنة السلطة الفلسطينية لقراءة 657 مليون دولار وهو مستوى قياسي لقيمة الدعم مقارنة بالسنوات الأربع الماضية. في العام 2020، تراجعت المساعدات الكلية المقدمة لفلسطين إلى 356 مليون دولار، والذي يعد تراجعاً كبيراً مقارنة بمعدلها قبل العام 2013 والبالغ 1.1 مليار دولار. حتى لو تحقق هذا التوقع الطموح، سيصل صافي عجز الموازنة إلى نحو 1,052 مليون دولار.¹⁰

يتطلب تحقيق هذا الهدف استئناف المساعدات الأمريكية إلى نفس مستوياتها ما قبل إدارة ترامب، بالإضافة إلى استمرار تلقي الدعم من الدول العربية. حتى شباط 2020، لم تلق السلطة الوطنية الفلسطينية أي مساعدات جديدة، فيما تعهدت الإدارة الأمريكية الجديدة بالعودة لتقديم مساعدات لفلسطين بقيمة 235 مليون دولار كانت قطعت خلال ولاية ترامب.¹¹ إلا أن القانون الأمريكي يحظر تقديم مساعدات أمريكية للسلطة الفلسطينية، لذلك تشمل حزمة المساعدات الأمريكية الجديدة تقديم 150 مليون دولار لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا)، و75 مليون دولار كمساعدات اقتصادية وتنموية أمريكية، و10 ملايين دولار لبرامج بناء السلام.¹² ولا تشمل حزمة الدعم هذه الأموال التي سبق وتم منحها لفلسطين للتصدي لجائحة كوفيد-19- وإغاثة الأمن الغذائي والبالغة 15 مليون دولار.¹³

www.aliqtisadi.ps/article/80709/ 5

https://bit.ly/3fudYqu 6

www.aljazeera.com/news/2018/11/16/we-want-it-cancelled-palestinians-protest-social-security-law 7

https://carnegieeurope.eu/2021/04/23/halting-palestine-s-democratic-decline-pub-84383 8

على سبيل المثال: قانون الشركات، قانون المنافسة، قانون الضمان الاجتماعي، أضف أي أمثلة رئيسية أخرى 9

www.aliqtisadi.ps/article/80724/ 10

قبل تصويب ترامب رئيساً للولايات المتحدة في العام 2016، بلغ وسيط المساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة حوالي 600 مليون دولار. 11

www.reuters.com/article/uk-palestinians-usa-blinken-idUKKBN2BU30X 12

www.aliqtisadi.ps/article/80885/ 13

www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=148ddf7ey344842110Y148ddf7e 14

www.aliqtisadi.ps/article/81187/ 15

www.palestineconomy.ps/ar/Article/18032/ 16

https://bit.ly/3yINJLC 17

https://bit.ly/3yINJLC 18

المنتجين قروضاً مصرفية. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر القطاع الزراعي من القطاعات عالية المخاطرة، لعدم وجود آليات لتعويض خسائر القطاع من المؤسسات الرسمية العاملة في فلسطين، ولكون غالبية الأراضي الزراعية تقع في المنطقة المسماة «ج»²⁴.

تحسين الإنتاج في شهر رمضان

يلاحظ في شهر رمضان تغير لافت في الطلب على عدد من المنتجات الزراعية، وخاصة التمور. بحسب ما ذكر رئيس مجلس التمور والنخيل الفلسطيني السيد إبراهيم دعيق، يستهلك الفلسطينيون حوالي 1,700 طن من التمور خلال الشهر المبارك، أي ما يعادل 25% من إجمالي المبيعات السنوية للتمور في السوق المحلي، والبالغة قرابة 7,000 طن. وتوقع دعيق انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين جراء تدهور الأوضاع الاقتصادي بسبب الوباء، مرجحاً أن تنخفض كمية التمور التي يشتريها المستهلكون إلى كيلو واحد بعد أن كانوا يشترون ثلاثة أو أربعة كيلو في الماضي. ونوه دعيق إلى أن فلسطين تنتج ما يقارب 13,500 طن من التمور سنوياً، يتم تصدير 7-8,000 طن منها للخارج²⁵.

ارتفعت صادرات التمور خلال شهر رمضان، حيث ازدادت الطلبات الخارجية على التمور بأكثر من 40%، مقارنة بالانخفاض الحاد الذي اتسم به العام الماضي، حيث لم تتجاوز 5% فقط من الطلب المعتاد. وكانت تركيا قد منحت إعفاء من الضرائب أو الجمارك هذا العام لقرابة 3000 طن من التمور الفلسطينية التي تدخل أراضيها، مما يحفز صادرات التمور الفلسطينية. ويتوقع دعيق ارتفاع حصة قطاع النخيل من إجمالي الناتج الزراعي الفلسطيني إلى 120 مليون شيكل سنوياً، بعد اقترابه من بلوغ 80 مليون شيكل في العام 2020²⁶.

ومن المتوقع أيضاً ارتفاع صادرات أخرى هذا العام، كزيت الزيتون. صرح مدير عام المجلس الفلسطيني للزيت والزيتون السيد فياض فياض، أنه يتوقع أن تصل صادرات فلسطين من زيت الزيتون لحوالي 2,000 طن في العام 2021. وتتراوح قيمة صادرات زيت الزيتون بين 15-20 مليون دولار سنوياً في العادة. إنتاج فلسطين من زيت الزيتون كان يقارب 14,000 طن العام الماضي، وهو أدنى مستوى له خلال السنوات الثلاث الأخيرة²⁷.

جهود دعم المنتجات المحلية

في 20 نيسان، أعلن مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)²⁸ وأوكسفام عن إطلاق منصة التجارة الإلكترونية «بلدي»²⁹. وهي منصة متخصصة في بيع المنتجات الوطنية الفلسطينية تهدف لدعم المنتجين المحليين، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الوصول إلى المستهلكين في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. تتيح المنصة للمنتجين عرض منتجاتهم والترويج لها. أكد وزير الاقتصاد الوطني السيد خالد العسيلي، أن إطلاق المنصة في شهر رمضان جاء في الوقت المناسب، وذلك على الأرجح نظراً لزيادة إنفاق المواطنين على المنتجات الغذائية.

حركة التداول كما هي نهاية نيسان 2021

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 479.3 نقطة في نيسان 2021، مرتفعاً بنسبة 2.8% مقارنة بالشهر الماضي³⁰. وقد تم تداول 8.2 مليون سهم بقيمة إجمالية 17.0 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل ارتفاعاً بنسبة 58.4% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق.

نتجت بشكل أساسي بسبب تسهيل منح قروض الرهن العقاري وحزم الإقراض الجديدة التي لم تكن متاحة ما قبل العام 2008¹⁹. تمكن الكثيرون بفضل هذه الأدوات المالية من تملك العقارات، إلا أن الافتقار إلى بدائل تمويلية يعني استثناء العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في القطاع غير الرسمي من هذه الفرص الاستثمارية، مما يعني صعوبة وصول شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني إلى التمويل وهذا شكل فجوة واسعة بين الطلب المحتمل والفعلي للسكن²⁰.

لا تزال الأسعار الباهظة وقضايا تسجيل الأراضي التي طال أمدها من أكبر التحديات التي تواجه تطوير قطاع الإسكان²¹. وعليه، لا يزال هناك نقص حاد في إنشاء الوحدات السكنية ميسورة التكلفة للأسر ذات الدخل المتدني، ناهيك عن عدم اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية لسياسة خاصة بالإسكان العام بشكل عام. فأسعار الوحدات السكنية العادية المعروضة في الوقت الراهن تفوق إمكانات الفئات ذات الدخل المتدني. بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 70.1% من الأسر الفلسطينية غير قادرة على بناء أي وحدات سكنية جديدة خلال السنوات العشر القادمة بينما تحتاج 62.2% من هذه الأسر إلى وحدة سكنية جديدة واحدة على الأقل خلال نفس الفترة²². كما تشير إحصاءات جهاز الإحصاء إلى أن الحاجة السكنية خلال الفترة ما بين 2017-2030 تقدر بحوالي 677,243 وحدة سكنية إضافية.

حتى الآن، لم يتم تحديد ما إذا كان المشروع الأخير سيسهدف شرائح المجتمع الأكثر حاجة للسكن أم شرائح أخرى، لأن تكلفة الوحدات السكنية الجديدة سيتم تحديدها لاحقاً. من غير المرجح أن تكون نتائج مشاريع التطوير العقاري والإسكان تمويلية ما لم تعالج الطلب المتزايد على السكن. كما أن الطبيعة التضخمية لقطاع الإسكان، بالإضافة إلى المنافسة المباشرة المحتملة مع القطاع الخاص، قد تؤدي إلى نتائج سلبية غير مقصودة.

أحدث البيانات حول أسعار الوحدات السكنية

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية في 22 نيسان الماضي عن نتائج مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين للربع الأول 2021. وتظهر النتائج ارتفاعاً بنسبة 3.8% مقارنة بالربع الرابع 2020، حيث وصل إلى 110.1 نقطة، بسبب ارتفاع أسعار الشقق والمنازل على حد سواء. ارتفع مؤشر أسعار الشقق بنسبة 6.4% مقارنة بالربع الرابع 2020، ليصل إلى 103.7 نقطة، فيما ارتفع مؤشر أسعار المنازل بنسبة 2.2% ليصل إلى 114.5 نقطة. مقارنة بالربع الأول 2020، ارتفع مؤشر أسعار العقارات بنسبة 4.1%؛ 9.1% في مؤشر أسعار الشقق، و1.3% في مؤشر أسعار المنازل²³.

الإنتاج الزراعي الوطني

نظراً لتفشي جائحة كوفيد-19، شهد الإنتاج الوطني الفلسطيني، وبشكل خاص إنتاج القطاع الزراعي، عاماً مضطرباً ومتقلباً، وهو ما يستدعي جملة من التدخلات. كما تراجعت قروض التمويل الزراعي عامة خلال العام الماضي، حيث يتضح من مسح أجري مؤخراً أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الزراعي المحلي انخفضت بنسبة 38% على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع 2020.

بلغ إجمالي القروض المصرفية للقطاع الزراعي خلال الربع الرابع قرابة 56 مليون دولار، مقابل 90.5 مليون دولار خلال الربع الثالث، و92.6 مليون دولار في الربع الرابع 2019. ويمثل هذا أدنى مستوى منذ الربع الثالث 2016، والبالغة 43 مليون دولار في حينه. يعزى هذا الانخفاض على الأرجح لتأثيرات الجائحة التي أدت لتراجع الاستهلاك المحلي والطلب على المنتجات الزراعية، مما قلل من احتمالية طلب

www.aliqtisadi.ps/article/81277/ 24

www.aliqtisadi.ps/article/81163/ 25

https://bit.ly/3bybBIF 26

www.aliqtisadi.ps/article/80650/ 27

منظمة غير ربحية تهدف إلى ترويج الصادرات الفلسطينية ودعم المصدرين: https://bit.ly/3bzgACII 28

www.wafa.ps/Pages/Details/22066/ 29

https://web.pex.ps/eyJDT05UUKVTSUQjOiIib21liwiTEFOROIEljoiNzgifQ%3D%3D 30

www.pcb.gov.ps/Downloads/book2419.pdf 19

https://bit.ly/3yINJLC 20

https://bit.ly/3yINJLC 21

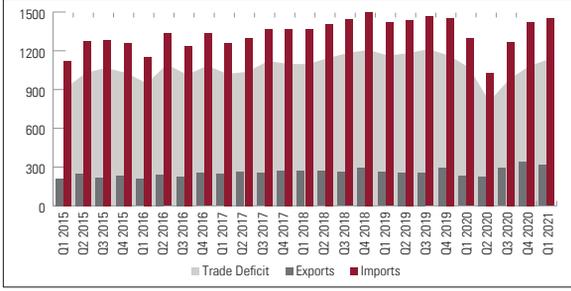
www.pcb.gov.ps/Downloads/book2529.pdf 22

https://cutt.ly/fbEqT0F 23

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

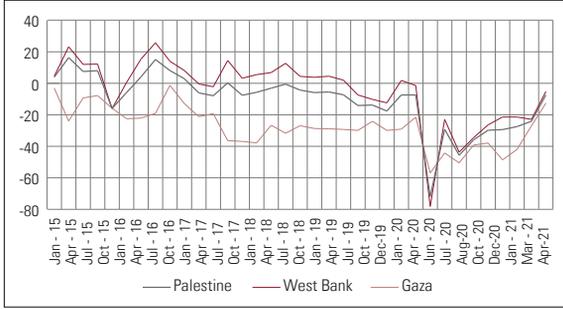
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)،
الربع الأول 2015 – الربع الأول 2021



الواردات (الربع الأول 2021): 1,450.1 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2021): 316.4 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الأول 2021): 1,113.7 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

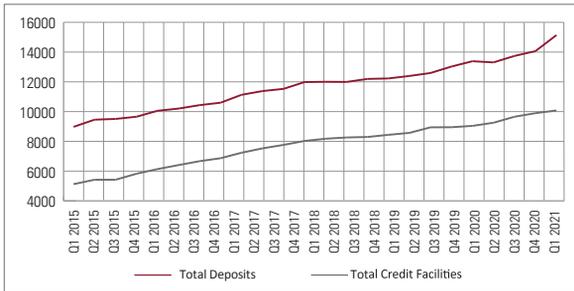
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 – نيسان 2021



فلسطين (نيسان 2021): -7.4 الضفة الغربية (نيسان 2021): -5.2
غزة (نيسان 2021): -12.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

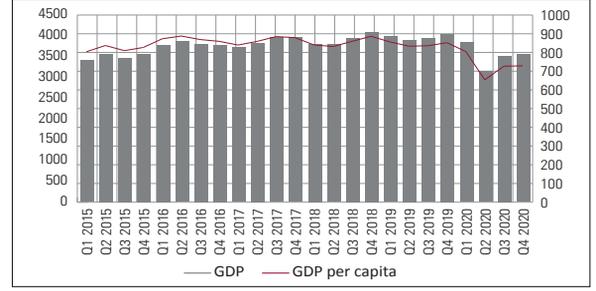
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 – الربع الأول 2021



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الأول 2020): 10,150.6 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الأول 2020): 15,182.4 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

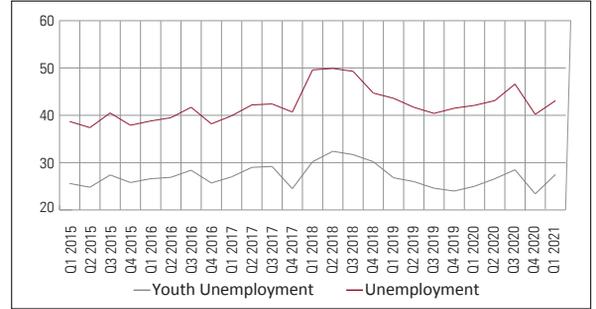
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2020



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2020): 3,540.6 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2020): 728.8 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

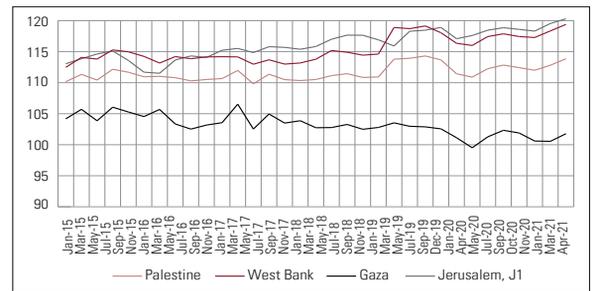
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الأول 2021



معدل البطالة (الربع الأول 2021): 27.5% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2021): 43.1%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 – نيسان 2021



فلسطين (نيسان 2021): 113.9 الضفة الغربية (نيسان 2021): 119.4
غزة (نيسان 2021): 101.8 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org